البطالة في ظل العولمة وأثرها على الأسرة الجزائرية

د.نسيسة فاطمة الزهراء*

الإرسال:	2018/06/16	القبول:	2019/05/28	النشر:	2019/06/30

الملخص باللغة العربية:

البطالة واحدة من أخطر القضايا التي تواجهها معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية، فهي لا تقبل بأي حال من الأحوال التأخير أو التأجيل لما لها من أبعاد سلبية خطيرة وآثار مدمرة على كيان الأسرة والمجتمع، وخطر مباشر يهدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.وفي ظل التغيرات والتحولات في العقد الأخير من القرن العشرين، تصاعدت قوى التغيير في مواطن كثيرة من العالم وألغيت الفواصل الذهنية وتبدلت الأوضاع بسرعة متناهية، تلك هي العولمة التي وسعت الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة لذلك نطرح التساؤلات التالية: ما هو دور الدولة في معالجة مشكل البطالة في ظل العولمة؟ كيف عالجت الدولة الجزائرية البطالة في ظل العولمة؟

الكلمات المفتاحية: البطالة؛ العولمة؛ الأسرة الجزائرية؛ التنمية.

ملخص باللغة الإنجليزية:

Abstract: one unemployment of the most serious issues faced by most of the world the issue of different levels of progress and economic and social systems, they do not accept in any way delay or postponement because of its serious negative dimensions and devastating effects on the family and the community entity, and the risk of directly threatens social stability and economic peace.Under the changes and transformations in the last decade of

* - أستاذ محاضر أ، جامعة خميس مليانة، البريد الالكتروني: [Samia84dz@gmail.com].

the twentieth century, escalated the forces of change in the habitats of many of the world and canceled mental spacers and the situation changed quickly finite, that is globalization, which widened the gap between developing and developed countries., and in the latter ask the following question: What is the role of the state in dealing with the problem of unemployment in the light of globalization? How Algerian state unemployment addressed in the context of globalization?

Keywords: unemployment, globalization, the Algerian family.

مقدمة:

البطالة آفة اقتصادية واجتماعية، ناجمة عن تفاقم آثار الثورة العلمية والتكنولوجية على العمالة وتؤدي إلى ضعف القوى الشرائية بالسوق الداخلية، مما يؤدي إلى التأثير على عملة الطلب والعرض في السوق. كما لا توجد لها حلول جذرية ونهائية للقضاء عليها.

والعولمة هي توسيع وتعميق للمعاملات الاقتصادية عبر الحدود بين الأفراد والمؤسسات والحكومات المتوطنة في دول مختلفة، لها جوانب سياسية واقتصادية وأخرى اجتماعية، كما اقتصرت آثار العولمة على الجوانب السلبية كالتوزيع غير المتكافئ وتسلط الدول المتقدمة لتزداد الفجوة التكنولوجية بين مجموعتين من الدول ومن أهم مظاهرها بروز عمليات الإغراق وكذا الأزمات المالية والاقتصادية. لكن على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة، لم تتمكن من وضع حد للبطالة خاصة في ظل العولمة.

أولا: تحديد المفاهيم:

1/ مفهوم العولمة: العولمة (ويطلق عليها أيضا الكوكبة أو الأمركة الكونية وبالفرنسية Globalisation, Mondialisation بالإنجليزية) مصطلح يعبر عن حالة من تجاوز حدود الدول إلى آفاق أوسع وأرحب تشمل العالم بأسره، فهي نتيجة منطقية لزيادة احتياجات المشروعات الكبرى إلى أسواق مفتوحة تنمو بشكل دائم ومستقر(الخضيري، محسن أحمد، 2000، ص 18).

العولمة محطة التوفيق الرأسمالي للنتائج التي أرستها مسارات الصراع وسترسيها مستقبلا كرسها تضخم الشركات المتعددة الجنسيات ووجهها احتكار التكنولوجيا والتداخل بين الاقتصاد والسياسة والثقافة بواسطة خلق شبكات ومجموعات مصالح ومنظومة من الأفكار والقيم تعكس إرادة الهيمنة على العالم (**أسامة أمين الخولي: السيد ياسين، 1997**). العولمة هي محاولة للتغريب أو للأمركة، إذ يرى Taylor أنها عملية حركية يتم بواسطتها فرض الهياكل الاجتماعية للحداثة من المنظور الغربي عبر العالم. **(ممدوح، محمد منصور، 2003، ص15).**

2/ **مفهوم الأسرة الجزائرية:** نقول إن الأسرة الجزائرية تعكس صورة المجتمع الجزائري ككل لأنها تجسد بذلك ثقافته من عادات وتقاليد وقيم لان ثبات وتغير المجتمع ناجم عن تغير وثبات الأسرة.

لهذا نلاحظ أن الأسرة الجزائرية لا تقوم على نظام ثابت ومستقر بل وفق نظام متغير ناجم عن التغير الحاصل في العالم الغربي ككل والعربي بالتحديد وهذا التغير يكون مواكبا لتغيرات وتحولات الأنظمة الاجتماعية الأخرى، أي أن هناك علاقة تأثر متبادلة بين بناء الأسرة الجزائرية وبناء المجتمع الجمعي.

3/ مفهوم البطالة: فالمعنى اللغوي يمكن أن يلخص على أنه **(جمال حسن، أحمد عيسى السراحنة، 2000، ص47)**: إهمال المهمات والتعطل والكسل، العامل تعطل ولم يجد عملا.

أما **المعنى الاصطلاحي**: فالبطالة في أعم وأوسع معانيها عبارة عن: عدم استخدام عامل من عوامل الإنتاج **(راشد، البراري، 1971. ص94)**، عدم التوظيف الكامل لأفراد المجتمع **(عبد القادر، محمد عبد القادر عطية، 1997، ص103)**.

التعطيل الإجباري أو الاقتصادي في بعض الأحيان لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة هذه القوى، ورغبتها في العمل الإنتاج **(جمال حسن، أحمد عيسى السراحنة، ص48)**.

وتعرفها منظمة العمل الدولية على أنها: "تشمل كل الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن سن معين وكانوا من دون عمل، وهم مستعدون للعمل، وباحثين عنه، واتخذوا خطوات محددة بحثا عن العمل بأجر أو عمل للحساب الخاص **(جمال حسن، أحمد عيسى السراحنة، ص48)**.

جدول رقم (1): معدلات البطالة في الجزائر

العمر	رجال		نساء	
	2014	2013	2014	2013
لكل الأعمار	%8.8	%8.3	%14.2	%16.3

جدول رقم (2): معدلات البطالة للشباب (حاملي الشهادات وغير حاملي الشهادات)

الشباب / السنوات	2013	2014
حاملي الشهادات	%14.3	%13.0
غير حاملي الشهادات	%67.8	%67.8

رسم توضيحي لتطور نسبة البطالة في الجزائر من 2010 إلى 2013

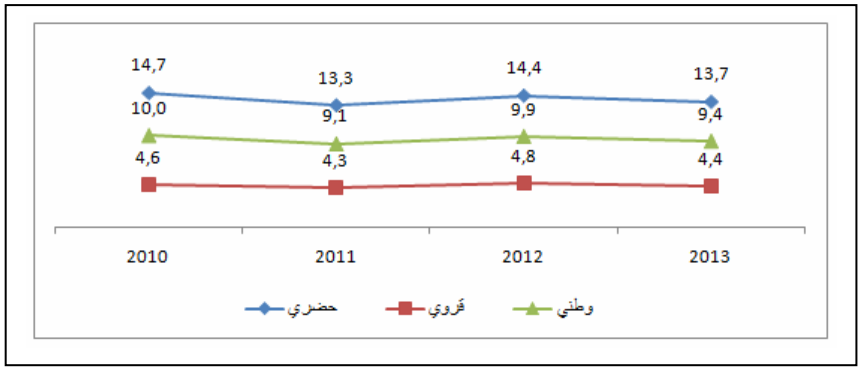

وسوف نسلط الضوء على ثلاثة شروط أساسية في تحديد البطالة هي **(جمال حسن، أحمد عيسى السراحنة، ص50)**:

أ/ أن يكون الفرد دون عمل بأجر أو لحسابه الخاص: إذا أن الهدف من معيار "بدون عمل" هو التميز بين التشغيل والبطالة، فيعتبر الشخص وفقا لهذا المعيار إذا لم يكن قد عمل على الإطلاق خلال الفترة المرجعية للبحث (ولو ساعة واحدة).

ب/ أن يكون الفرد راغبا في العمل بأجر أو لحسابه الخاص ولا يجده: أي أنه إذا ما عرض عملا على الفرد فإنه سيكون قادرا ومستعدا للعمل فورا، وذلك خلال فترة محددة (فترة البحث)، فالهدف من هذا المعيار هو استبعاد كل الأفراد الباحثين عن عمل لمباشرته بعد انتهاء فترة المسح فعلا، فالباحث عن العمل مستقبلا بعد تخرجه غير مستعد للعمل خلال هذه الفترة، وبالتالي غير متاح له، كما يهدف إلى استبعاد الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعوقات (المرض، المسؤولية العائلية...).

ج/ كل من يبحث عن عمل شكل جدي ولا يتوفر له ذلك: الدلالة على جدية البحث فإنه وفقا للمقاييس الدولية لا يعتبر الإعلان عن البحث عن العمل إلا من خلال خطوات محددة مثل: التسجيل في مكاتب التشغيل حكومية كانت أو خاصة. نشر إعلانات البحث عن وظيفة والرد على الإعلانات العارضة لها. طلب الحصول على موارد مادية ومالية لتمويل المشاريع الذاتية.

ثانيا: أنواع البطالة:

1.**البطالة الاحتكاكية:** هي البطالة التي تنشأ بسبب الفاصل الزمني الذي يمضي قبل إعادة تشغيل العمال المتعطلين، وتظهر حتى لو كان عدد الوظائف الحالية يساوي عدد المتعطلين الذين يرغبون في العمل، إذا لابد أن يمضي وقت الانتقال من وقت لأخر، لذلك في أي وقت، وفي أي مجتمع لابد أن يوجد بعض البطالة بسبب الاحتكاك الناتج عن إجراءات سوق العمل **(عبد العزيز، فهمي هيكل، 1980، ص340)**.

كما تمثل الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة بسبب الانتقال أو البحث بين الوظائف، فهي حالة بطالة مؤقتة بسبب التطورات في ظروف العمل، وفي التكنولوجيا، ولعمل سمتها الأساسية – المؤقتة -وترك الشخص لوظيفة ما ليجد أفضل منها والأصل أن يجد ذلك، وأن الاحتكاك في سوق العمل لا بد وأن يسمح بوجود الوظيفة الأساسية **(خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، 2003، ص265)**.

2.**البطالة الهيكلية**: تشير إلى ذلك النوع من البطالة الناشئ عن تغيرات هيكلية في الاقتصاد **(عبد القادر، محمد عبد القادر عطية، ص308)** كحدوث تغير جوهري طويل الأجل في الطلب، أو حدوث تغيرات في العوامل التكنولوجية الخاصة بالإنتاج **(عبد العزيز، فهمي هيكل، ص790)**. بحيث تصبح مؤهلات الأفراد العاطلين غير متوافقة مع متطلبات الوظائف الشاغرة. مثل: بطالة عمال مناجم الفحم. نتيجة نقص الطلب على الفحم، هذا النوع يميل إلى أن يستمر طويلا، حيث أنه يصيب غالبا المناطق التي توجد فيها مناجم الفحم، وبذلك تتضرر هذه المناطق في مجموعها، ويكون من الصعب انتقال العمل إلى مناطق أخرى، كما أن تخصصهم ليس من النوع الذي يساعد بسهولة على الانتقال إلى أعمال أخرى.

3.**البطالة الدورية**: هي الناشئة عن التقلبات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد والوطني، ممثلة في فترات الرواج والكساد، أي أنها تتأثر بحركة الاقتصاد القومي

والتغيرات التي تحدث فيه، فقد يختفي هذا النوع من البطالة في حالة الرواج الاقتصادي أين يقترب الاقتصاد من التشغيل الكامل بينما قد يظهر في حالة الركود والتدهور الاقتصادي حيث تتناقص مبيعات قطاع الأعمال وينكمش الناتج الوطني الإجمالي ويحدث تناقص في الطلب على المستوى الكلي.

4.البطالة الموسمية: وهي تصيب العمال بسبب الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي، الذي يعملون فيه، مثل الزراعة، الصناعة، البناء...الخ. وهي ناشئة عن التقلبات الموسمية **(تحدث التقلبات الموسمية بسبب العادات والتقاليد بمجتمع معين، مثل الأعياد، وتأثيرها على مبيعات سلع معينة أو أن يكون الطقس نفسه، هو بسبب هذه التقلبات مثل تأثير الاصطياف على النشاطات الاقتصادية في فصل الصيف)** التي تصيب بعض النشاطات الاقتصادية ذات الطبيعة الموسمية، مثلا: بطالة عمال المباني، في بعض الدول وبطالة الموزعين في بعض أجزاء السنة.

5.البطالة المقنعة: هي ارتفاع عدد العاملين فعليا عن احتياجات العمل بحيث يعملون بالفعل عددا أقل من الساعات الرسمية للعمل.

ونشير إلى الحالة التي يمكن فيها سحب عدد من العمال من العملية الإنتاجية، دون أن ينقص الناتج الكلي، وفي هذه الحالة إما أن يظل الناتج الكلي ثابتا، أو يزيد ومن ثم فهي حالة تنخفض فيها الإنتاجية الحدية، إلى الصفر أو أقل منه.

ثالثا: أسباب البطالة:

أولا: الأسباب الاقتصادية: تتلخص فيما يلي (محمد سليمان الضبعان):

1.تفاقم أثار الثورة العلمية والتكنولوجية على العمالة، حيث حلت الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال محل العمل الإنساني في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي، ومن ثم انخفاض الطلب على عنصر العمل البشري ويؤدي هذا إلى ظهور بطالة احتكاكية.

2.لجوء الكثير من الحكومات الرأسمالية إلى إنتاج سياسات انكماشية، فكان طبيعيا أن يتم بحجم الإنفاق العام الجاري الاستثماري في مختلف المجالات وكان من نتيجة هذه السياسات انخفاض الطلب على العمالة ويؤدي هذا إلى بطالة دورية.

3.انتقال عدد من الصناعات الموجودة بالبلاد الرأسمالية المتقدمة إلى الدول النامية من خلال الشركات الدولية النشاط للاستفادة من العمالة الرخيصة في البلاد مما أثر على أوضاع العمالة المحلية في هذه الصناعات في البلاد الرأسمالية المتقدمة يؤدي إلى ظهور بطالة هيكلية.

4.كنز المال وحبسه عن الاستثمار والإنتاج، بالإضافة إلى الاحتكار **(جمال حسن، أحمد عيسى السراحنة، ص 55، 67)**.

5.توظيف بعض الشباب في أعمال وأشغال مؤقتة: لا تحتاج لخبرات وبأجور متدنية جدا، لا تحقق أي هدف، ولا تزيد من خيراته فتظل مشكلة البطالة قائمة.

6.عدم تحديث وتطوير أساليب وطرق العمل: وعدم التوسيع في أماكن الإنتاج مما يحدد من احتياج العمل لعمالة جديدة **(Amr khaleal. P253)**.

7.اضطراب التوازن الاقتصادي: الذي ينجم عنه تغيير يطرأ عل حركة الاستثمار، فإذا حدث رواج تبدوا ظاهرة النشاط في الصناعات الإنتاجية جلية، وذلك ارتفاع أثمان الخدمات والمواد الأولية لتلك الصناعات، كما أنه أثناء الكساد تهبط حركة الأعمال، وتنخفض الأثمان، فيؤدي إلى الاستغناء عن عدد من العمال فتفشى البطالة. التغيرات الفصلية التي تخضع لها بعض الأعمال تحدث أثرها فيها وتتركها ضعيفة كاسدة في أوقات معينة ونشيطة رائجة في أوقات أخرى **(جمال حسن أحمد، عيسى السراحنة، ص 97)**.

8.التغيرات المفاجئة في الإنفاق على الدفاع، وأوجه الإنفاق الحكومي الأخرى كثيرا ما تشجع الطلب وتزايد فرص العمل في مجال ما، بينما ينتج عنها فائض عرض وبطالة في مجال أخر والعوامل التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور، تضعف دوافع وحدات قطاع الأعمال لتوفير فرص التدريب الذي يتطلب تحسين العلاقة بين فرص العمل المتاحة والعمال الموجودين وهذا بدوره يسبب بطالة هيكلية **(بن عصمان، محفوظ، ص 63)**.

9.سياسة الحكومة في الالتزام بالجانب الاجتماعي، مما يؤدي إلى الاكتظاظ بمواقع العمل وبالتالي عدم قدرة القطاعات الاقتصادية على استيعاب هذه العمالة التي تشكل عبئا إضافيا يؤثر سلبا على مردودية المؤسسة باعتباره يضخم التكاليف، وهذا سبب يؤدي إلى حدوث البطالة المقنعة **(رهام، حسن عبد الكريم، ص26)**.

ثانيا: الأسباب الاجتماعية:

1.ارتفاع معدلات النمو السكاني، فارتفاع عدد السكان دون القدرة الشرائية على استثمارهم في عملية الإنتاج يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة **(www.shura.gov sa/arabicsite/majalah)** (بطالة مقنعة)، كما أن ارتفاعهم بمعدلات كبيرة يؤدي إلى نمو قوة العمل بمعدلات أكبر **(حيث انتقل عدد السكان المقيمين بالجزائر من 12.1**

مليون نسمة سنة 1966 إلى 30.4 مليون نسمة سنة 2000 وهذا يستلزم زيادة عدد السكان القادرين على العمل من 2.6 مليون سنة 1966 إلى 9 مليون نسمة في نفس سنة 2000)، وهذا أدى إلى ضرورة خلق فرص عمل جديدة، إلا أنه لا يتحقق في غالبية البلدان النامية، ذلك لأن فرص العمل لن تزيد إلا بتنمية النشاط الإنتاجي الحقيقي وهذه التنمية للظروف كثيرة تتحقق بمعدلات جد منخفضة في معظم البلدان النامية **(أحمد يسري، 1997، ص303، (بتصرف)**.

2.فشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب وتراجع الأداء الاقتصادي وتراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرصة العمل بالقدر الكافي، إضافة إلى تراجع دور الدولة في إيجاد فرص عمل بالحكومة والمرافق العامة، وانسحابها تدريجيا من ميدان الإنتاج والاستغناء عن خدمات بعض العاملين في ظل برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي التي تستجيب لمتطلبات صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص **(www.islamonline.net/arabic/ecomome)**.

3.الأمية وتدني المستوى التعليمي: لخلق برامج التدريب.

4.عدم مواكبة السياسة التعليمية والتدريبية لمتطلبات سوق العمل المتجددة والمتغيرة.

إضافة إلى هذه القوائم المشتركة نجد أيضا الفقر الذي يعتبر من أكبر المشاكل التي من خلالها تتولد البطالة وتقل فرص العمل وذلك لضآلة رؤوس الأموال العينية، وبالتالي عدم إمكان استغلال للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في أي بلد ينتشر به الفقر **(جمال حسن، أحمد عيسى السراحنة، ص88، (بتصرف)**، الهجرة إلى مواطن الصناعة، فبرغم مالها من فوائد إلا أنها أدت إلى زيادة البطالة، ذلك أن الشخص الذي اكتسب خبرة في مواطن الصناعة، قد لا يجد فرصة العمل في بلده لعدم توافق الخبرات والمهارات.

5.الهجرة إلى الدول البترولية، التي أدت إلى اتجاه قطاعات كبيرة من العاملين في الحرف الأولية إلى إهمال قطاعهم مما أدّى إلى نقص الإنتاج، ومشكلات في توزيع السكان كذلك **(جمال حسن، أحمد عيسى السراحنة، ص 93)**.

6.ظهور ممارسات التسلط الطبقي والبقاء للأقوى: فالمنتج إذا أراد تخفيض تكاليف الإنتاج المرتفعة بسبب إضافة الفائدة إليها فنجد أمامه حلين **(جمال حسن، أحمد عيسى السراحنة، ص80)**.

7.إما أن يسعى إلى تخفيض الأجور العمال، أو إلى الاستغناء عن بعضهم فالثاني يؤدي للبطالة، وأما الأول فيؤدي إلى نقص القوة الشرائية في المجتمع وفي الحالتين يخسر الاستهلاك وتزيد المنتجات دون تصريف فتنشأ الأزمات الاقتصادية.

8.الصراع الدولي والاستعمار: فالدول المستعمرة تضع قيود وقوانين السعر، والإقامة على بناء الدولة المستعمرة مما يخلق عندهم مشاكل اجتماعية خطيرة، كأن تتعطل الفئات الشابة عن العمل في الخارج كمصدر اقتصادي، وهذا لأن الدولة المستعمرة ليس من صالحها تعليم الفقراء بل تريد أن يبقى الأفراد فقراء جاهلين كي يسهل حكمهم والسيطرة عليهم مما يترتب عليه ظهور البطالة **(جمال حسن، أحمد عيسى السراحنة، ص 76، (بتصرف)**. نظيف إلى ما سبق سوء استثمار الأرض الذي يؤدي إلى البطالة.

9.سوء التخطيط على المستوى القومي، وعدم توجيه التنمية والاستثمار إلى المجالات المناسبة عدم توافق خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية مع متطلبات سوق العمل، بالإضافة إلى ضعف الشعور بقيمة العمل والرغبة فيه فقط في مجال التخصيص الدراسي **(www.aljesr.ml/ecomomics/273)**.

ومما يزيد من هذه الظاهرة وتفشيها عدم إقبال الشباب على العمل المهني بسبب نظرة المجتمع إليه، باعتباره من الأعمال الدنيا، وعدم الإقبال على العمل الحر، بسبب الخوف من المخاطرة والميل إلى الأعمال المستقرة.

إضافة إلى العمالة السيئة وغياب الرقابة والتشديد على من يتهاون في إيوائها **(جمال حسن، أحمد عيسى السواحنة، ص 76)**.

رابعا: أثار البطالة:

أولا: الآثار الاقتصادية للبطالة: للبطالة تأثير واضحة على حجم الدخل، وعلى توزيعه، ويظهر الأول من التغير في الناتج الفعلي، أما تأثيره على الثاني فيتمثل في: أن تغير مستوى التشغيل من شأنه أن يؤدي إلى تغير مستوى الأجور في نفس الاتجاه.

-وهناك أثار غير مباشرة في التأثير على الاستهلاك وعلى الصادرات والواردات.

ضعف القوى الشرائية بالسوق الداخلية، مما يؤدي إلى تأثر عملية العرض والطلب بالسوق**(www.shura.gov.sa/arabicsite)**.

-البطالة ضياع حقيقي للموارد الاقتصادية فهي فقدان حقيقي للسلع، والخدمات التي كان يمكن إنتاجها بواسطة العمال المتعطلين، وحتى حينما يتاح لهؤلاء المتعطلين فرصا للعمل،

ويصبح لهم إنتاج، فإن عملهم هذا وإنتاجهم لن يعوض الفاقد الذي حدث خلال فترة البطالة **(عبد الرحمن، يسري أحمد، ص 305)**.

-هناك خسارة تترتب على البطالة العمال المهرة ومتوسطي المهرة، فيما تطول فترة بطالتهم، وتتثمل الخسارة في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم أو خبراتهم، فمن المعروف أن المهارة والخبرة تحفظ بالاستخدام وتنمو بعد ذلك، وخصوصا كلما تعرض العامل لمواجهة فنون إنتاجية أحدثت خلال عمله.

-تبدو أموال الدولة من خلال تخصيص جانب من مواردها للإنفاق على الاحتياجات الأساسية للمتعطلين، فالحكومات تجد نفسها مواجهة لمشكلة اجتماعية وسياسة خطيرة، كلما وجد متعطلون فقدوا مصادر دخلهم لهم، ولعائلتهم احتياجات أساسية، وهنا لابد من توفير الإعانات الضرورية عن طريق الميزانية العامة، ومبالغ هذه الإعانات كان من الممكن أن تذهب لبناء المستشفيات أو طرق أو مدارس وهذا في غياب البطالة **(عبد القادر، محمد عبد القادر عطية، ص 317)**.

إضافة إلى ما يترتب على ارتفاع معدل البطالة من انخفاض الأجور خاصة للمتعطلين، ونقل الضرائب التي تحصلها الحكومة، وتزداد المدفوعات التمويلية التي يتعين على الحكومة دفعها للفقراء من المتعطلين وأصحاب الدخول المخفضة، وهذا يزيد من العجز في ميزانية الحكومة.

من الأثر الاقتصادي كذلك خطر الجمع بين وظيفتين والتأثر على الاستقرار الاقتصادي، فالأولى نقصد بها مشكلة الآلاف الذين يشغل كل منهم وظيفة واحدة دون تأدية أي عمل له قيمة "بطالة مقنعة" فهم لا يسهمون في تحقيق الناتج القومي فهؤلاء يمتلكون طاقات بشرية معطلة، وقوى إنتاجية مشلولة يستحقون الاهتمام بدراسة حالتهم، وذلك أن لهم تأثيرهم على الاقتصاد القومي.

فمن ناحية نجد الأجور والمرتبات والمكافآت تلتهم سنويا بنودا متزايدة من الموازنة العامة للدولة، دون تعادل مع قيمة الإنتاج الناشئ عن استخدام هذه الطاقات.

ومن ناحية أخرى فهذا التراكم الوظيفي غير المنتج يسبب أرباحا في الهياكل الوظيفية لكثير من الوحدات الإنتاجية والإدارية، علاوة على الإنفاق الإداري اللازم لإمكان هؤلاء العاملين وتهيئة متطلباتهم ومكاتب لهم **(جمال حسن، أحمد عيسى السراحنة، ص180)**.

أما البطالة والاستقرار الاقتصادي فهي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي المادي للأفراد، ومن يتجهون إلى الجريمة لمواجهة المتطلبات اليومية المادية لحياتهم ولأسرتهم، كونها تمثل لهم المصدر الأساسي للدخل والإنفاق **(جمال حسن، أحمد عيسى السراحنة، ص180)**.

ولما كان الارتفاع يترتب عليه نقص في الإنتاج، وزيادة في إنفاق الحكومة فهذا يزيد من الطلب الكلي، ومن ثم يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، وبالتالي زيادة المعاناة على الطبقات الفقيرة **(عبد القادر، محمد عبد القادر عطية، ص318)**.

2/ **الآثار الاجتماعية للبطالة وأثر ذلك على الأسرة:** من بينها نذكر:

1.الجريمة والانحراف: إن عدم حصول الشاب على الأجر المناسب للمعيشة أو لتحقيق الذات يؤدي به إلى الجريمة والانحراف أو السرقة أو النصب والاحتيال، لكي يحقق ما يريده سواء المال أو الذات **(sa/arabicsite/majalah www.shura.gov)**، وهذا المعدل يرتفع في أوقات ارتفاع معدلات البطالة مما يهدد الاستقرار الاجتماعي للمجتمع **(عبد القادر، محمد عبد القادر عطية، ص 318)**.

2.التطرف والعنف: فالبعض من الشباب يلجأ إليه لكونه لا يجد لنفسه هدفا محددا ولأنه ضعيف بالنسبة لتلك الجماعات المتطرفة فتكون بالتالي هذه الجماعات مصيدة لهؤلاء الشباب.

3.تعاطي المخدرات: فمنهم من يجد أن الحل هو في تعاطي المخدرات، لأنها تبعده عن التفكير في مشكلة عدم وجود العمل، وبالتالي توصل الفرد إلى الجريمة والانحراف **(sa/arabicsite/majalah www.shura.gov)**.

4.الشعور بعدم الانتماء: وهو شعور الشاب اتجاه البلد الذي يعيش فيه، لأنها لا تستطيع أن تحقق له مصدرا للعمل وبالتالي ينتمي إلى أي مجتمع أخر يستطيع أن يوفر له فرصة للعمل.

5.الهجرة: بعض الشباب يجد أن الهجرة إلى بلاد أخرى هي الحل لمشكلة عدم الحصول على عمل، وأن العمل في بلد أخر هو الحل الأمثل.

6.التفكك الأسري: وسببه الرئيسي عدم الحصول على فرصة العمل، وبالتالي تحدث كل هذه الأبعاد السابقة والتي تزيد من المشكلات الأسرية، وكلها ناتجة عن المشكلة الرئيسي وهي البطالة **(sa/arabicsite/majalah www.shura.gov)**. والتي تؤدي إلى الحالة النفسية للوالد الذي ينتظر تخرج ابنه بفارغ الصبر لمساعدته في تحمل أعباء

الحياة فينتهي بوجود اثنين إن لم يكن ثلاثة من أبنائه متخرجين منذ سنين ولكن دون عمل **(باسل)**.

7.تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين مازالوا في مرحلة النمو النفسي.

8.القلق والكآبة وعدم الاستقرار، يزيد بين العاطلين ويمتد إلى الزوجات فتتأثر العلاقات العائلية وتزيد المشاكل **(نعمان عبد الغني)**.

ومن الآثار ما تتعلق على الأشخاص الذين لا يملكون وظائف، أو الذين كانوا يشغلون وظائف ثم فقدوها، وأصبحوا عاطلين عن العمل يتعرضون وعائلاتهم لتدهور أحوالهم المعيشية، ثم تتدهور أوضاعهم الاجتماعية وظروفهم النفسية حينما يضطرون إلى طلب المعونة من أقاربهم وأصدقائهم وجيرانهم وقد يقع هؤلاء في مشكلات معقدة، نتيجة الاستدانة والرغبة في إخفاء حقيقة أوضاعهم اليائسة، ومشاكل العاطلين عن العمل من الشباب قد تكون أسوء بالرغم من أنهم عاطلين لأول مرة، فحينما تطول فترة بطالتهم تبدأ آثار اليأس تنتابهم، ويزيد شعورهم بعدم الارتياح والقلق لاستمرار الاعتماد على عائلاتهم **(عبد الرحمن، يسري أحمد، ص307)**.

نجد كذلك التخلق الاجتماعي نتيجة عدم القدرة على إشباع الحاجات الأسرية للقوة المتعطلة عن العمل، والمتمثلة بالرعاية الصحية والتعليم والإطعام والإيواء، فهدد الاستقرار الأسري والاجتماعي **(عبد الرحمن، يسري أحمد، ص307)**.

خامسا: أثر العولمة على البطالة:

1/ البطالة وسياسات الصندوق والبنك الدوليان: لا شك أن تطبيق برامج التثبت الاقتصادي، والتكييف الهيكلي المفروضة عنوة، واقتصارا على الدول ذات الاقتصاد المشوه المعروفة عالميا بدول العالم الثالث، من قبل صندوق النقد والبنك الدوليان أسهم في عولمة عمليات هيكلة الإنتاج، دون أي دور اشتراكي تنموي مع تعضيد ودعم سياسات الدولة القمعية.

2/ آثار الشركات متعددة الجنسيات على البطالة: في نظر بعض الاقتصاديين أن الشركات تمنع بلدانها الأصلية من فرص العمل، وهي تخلق مناصب شغل خارج بلدانها الأصلية، إذ ما قارننا هذا بما تخلقه الشركات المحلية، إلا أن الواقع في البلدان المتقدمة هو أننا نجد نقابات عمالية ذات قوة تعاضدية كبيرة تدافع عن حقوق العمال وتمثلهم أمام الشركات متعددة الجنسيات، وهذا لتحسين ظروف عملهم ورفع مداخليهم بالإضافة إلى ذلك تعمل على الدفاع عن قيم العمل الدولي (ساعات العمل،

صحة العمل...) وتؤثر الشركات متعددة الجنسيات على العمالة وحجمها تأثيرا كبيرا، حيث أنها شغلت أزيد من 46 مليون شخص عبر العالم سنة 1975، والذي ارتفع إلى 50 مليون سنة 1982، ثم ارتفع إلى 65 مليون شخص سنة 1988.

فالشركات خلقت مناصب شغل عبر العالم، وهذا في بلدانها الأصلية أو في البلدان المضيفة، وتساهم في النمو الاقتصادي العالمي، فتسمح للعمال من الاستفادة من شروط وظروف عمل أحسن، ورواتب تكون في الغالب أعلى من رواتب عمال الشركات المحلية الوطنية والخاصة، ولكنها في الحقيقة تدفع أجورا أعلى مقارنة بأجور عمال نفس البلد لشركات ومؤسسات أخرى، إلا أنها مقارنة بأجور عمال نفس الشركات في بلدها الأصلي، أو في فروعها الموجودة في البلدان المتقدمة، تكون أقل منها في فروع نفس الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية.

أما بالنسبة لفترات العمل، ففي فروع الشركات متعددة الجنسيات الموجودة بالدول النامية نجدها أطول مما هي عليه في فروع نفس الشركة في بلدان متقدمة أو في بلدها الأصلي، وحتى تتمكن الشركات من تخفيض تكاليفها، وتحقيق أرباح باهظة، كان عليها أن تشغل اليد العاملة في الدول النامية، بشكل مضاعف تقريبا لما تستغله في بلادها الأصلية.

خاتمة:

إن مشكل البطالة من أكثر المشاكل التي تواجه الدول باختلاف درجات تطورها، فهي ظاهرة عالمية تعكس التعطل الإجباري أو الاقتصاد لجزء من القوة العاملة في دولة ما، وهي تختلف باختلاف أنواعها إذ نجد البطالة الإشكالية الهيكلية، وأخرى موسمية ومقنعة...

هذه الظاهرة لم تخلو من الآثار التي مست مختلف الجوانب السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية، كالجريمة والانحراف التي مست معظم الدول.

وفي ظل التغيرات الحديثة والسرعة الفائقة في نقل عوامل الإنتاج المعبر عنها بالعولمة والتي مست جوانب متعددة، وخلفت آثار تشمل ما هو إيجابي: كتعميق المبادلات وتنويعها، خلق مواد مالية ضخمة، ومنها ما هو سلبي: كالتوزيع غير المتكافئ للثروة والموارد. فالبطالة أضحت من أخطر المشاكل التي تواجه العالم عامة، والدول النامية خاصة، لتعدد أنواعها وأسبابها وكذا صعوبة قياسها.

وفيما يلي بعض التوصيات:

-تحقيق إجماع واسع حول أسباب ضخامة البطالة، وخصائصها، وانعكاساتها الفردية والجماعية، الهدف منه تهيئة محيط مناسب للتعبئة، وإجراء قطيعة جذرية مع الشعور الفردي والجماعي لحتمية البطالة، والتي يبدوا أنها تؤثر على منشطي الحياة الاقتصادية.

-استغلال الموارد النفطية في إفادة السكان على المدى الطويل، ومحاولة خلق النمو والتشغيل في اقتصاد خال من البترول والغاز، والاستفادة منه في حجم القوة العاملة طوال العقد القادم.

-الإصلاح الجذري لمنظومة التربية والتكوين، والتعليم العالي، وإدماجها في سياسة التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

-مواصلة التفكير العميق حول مسألة القطاع غير الرسمي الذي يمكن الاستغناء عن مساهمته في الحجم الإجمالي للسكان ومحاولة تنظيمه.

-تنمية الموارد البشرية، وتطوير الخدمات لكي يتمكن كل فرد من الاشتراك المساندة والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة.

قائمة المراجع:

1/ إبراهيم عثمان، سيكولوجية التغير والتحديد في بناء العقل العربي، ط01، بيروت، دار الوفاء، ب س.

2/ أحمد يسري، النظرية الاقتصادية الكلية، الإسكندرية، دار الجامعة، 1997.

3/ أسامة أمين الخولي، السيد ياسين، في مفهوم العولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية العرب والعولمة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، أيام 1997/12/18، بيروت، 2000.

4/ جمال حسن أحمد عيسى السراحنة، مشكلة البطالة وعلاجها، اليمامة للنشر والطبع والتوزيع، دمشق، بيروت، ط1، 2000.

5/ خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ في الاقتصاد الكي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، ط1، 2003.

6/ راشد البراري، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1971.

7/ عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1980.

8/ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعة للكتب، 1997.

9/ محسن أحمد الخضيري، العولمة مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، القاهرة مجموعة النيل، القاهرة، ط1، 2000.

10/ ممدوح محمد منصور، العولمة دراسة في الظاهرة والمفهوم والأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنش، الإسكندرية، 2003.

11/Boutefnouchet, M. la famille Algérienne : évolution et caractéristiques récentes. Alger: SNED, 1982.